

تفسير أبي السعود

1617 - النساء وتوفيها أو يتوفاهن ملائكة الموت .

او يجعل اﻻﻟﻪ ﻟﻬﻦ ﺳﺒﯩﻼ ﺃﻯ ﻳﺸﺮﻉ ﻟﻬﻦ ﺣﻜﻤﺎ ﺧﺎﺻﺎ ﺑﻬﻦ ﻭﻟﻌﻞ ﺗﻌﺒﯩﺮ ﻋﻨﻪ ﺑﺎﻟﺴﺒﯩﻞ ﻟﻼﻳﺬﺍﻥ ﺑﻜﻮﻧﻪ ﻃﺮﯨﻘﺎ ﻣﺴﻠﻮﻛﺎ ﻓﻠﯩﺲ ﻓﯩﻪ ﺩﻻﻟﻪ ﻋﻠﻰ ﻛﻮﻧﻪ ﺁﺧﻒ ﻣﻦ ﺍﻟﺤﺒﺲ ﻛﻤﺎ ﻗﺎﻟﻪ ﺃﺑﻮ ﻣﺴﻠﻢ .
ﻭﺍﻟﻠﺬﺍﻥ ﻳﺄﺗﯩﺎﻧﻬﺎ ﻣﻨﻜﻢ ﻫﻤﺎ ﺍﻟﺰﺍﻧﯩﻲ ﻭﺍﻟﺰﺍﻧﯩﻲ ﺑﻄﺮﻕ ﺗﻐﻠﯩﺐ ﻗﺎﻝ ﺍﻟﺴﻨﺪﯨ ﺃﺭﯨﺪ ﺑﻬﻤﺎ
ﺍﻟﺒﻜﺮﺍﻥ ﻣﻨﻬﻤﺎ ﻛﻤﺎ ﻳﻨﺒﺪﺀ ﻋﻨﻪ ﻛﻮﻥ ﻋﻘﻮﺑﺘﻬﺎ ﺁﺧﻒ ﻣﻦ ﺍﻟﺤﺒﺲ ﺍﻟﻤﺨﻠﺪ ﻭﺑﺬﻟﻚ ﻳﻨﺪﻓﻊ ﺗﻜﺮﺍﺭ ﺧﻼ
ﺃﻧﻪ ﻳﺒﻘﻰ ﺣﻜﻢ ﺍﻟﺰﺍﻧﻰ ﺍﻟﻤﺤﺼﻦ ﻣﺒﻬﻤﺎ ﻻﺧﺘﺼﺎﺹ ﺍﻟﻌﻘﻮﺑﻪ ﺍﻟﺄﻭﻟﻰ ﺑﺎﻟﻤﺤﺼﻨﺎﺕ ﻭﻋﺪﻡ ﻃﻬﻮﺭ ﺍﻟﺤﺎﻗﻪ
ﺑﺎﺣﺪ ﺍﻟﺤﻜﻤﯩﻦ ﺩﻻﻟﻪ ﻟﺨﻔﺎﺀ ﺍﻟﺸﺮﻛﻪ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﻤﻨﺎﻁ .
ﻓﺂﺫﻫﻤﺎ ﺃﻯ ﺑﺎﻟﺘﻮﺑﯩﺦ ﻭﺍﻟﺘﻘﺮﯨﻊ ﻭﻗﯩﻞ ﺑﺎﻟﺴﺮﺏ ﺑﺎﻟﻨﻌﺎﻝ ﺃﯨﻀﺎ ﻭﻇﺎﻫﺮ ﺃﻥ ﺇﺟﺮﺀ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﺤﻜﻢ
ﺃﯨﻀﺎ ﺇﻧﻤﺎ ﻳﻜﻮﻥ ﺑﻌﺪ ﺍﻟﺘﺒﻮﺕ ﻟﻜﻦ ﺗﺮﻙ ﺫﻛﺮﻩ ﺗﻌﻮﯨﻼ ﻋﻠﻰ ﻣﺎ ﺫﻛﺮ ﺁﻧﻔﺎ .
ﻓﺈﻥ ﺗﺎﺑﺎ ﻋﻤﺎ ﻓﻌﻼ ﻣﻦ ﺍﻟﻔﺎﺣﺸﻪ ﺑﺴﺒﺐ ﻣﺎ ﻟﻘﯩﺎ ﻣﻦ ﺯﻭﺍﺟﺮ ﺍﻻﺫﯨﻲ ﻭﻗﻮﺍﺭﻉ ﺍﻟﺘﻮﺑﯩﺦ ﻛﻤﺎ ﻳﻨﺒﻰ
ﻋﻨﻪ ﺍﻟﻔﺎﺀ .
ﻭﺍﺻﻠﺤﺎ ﺃﻯ ﺃﻋﻤﺎﻟﻬﻤﺎ .

ﻓﺂﻋﺮﺿﻮﺍ ﻋﻨﻬﻤﺎ ﺑﻘﻄﻊ ﺍﻻﺫﯨﻲ ﻭﺍﻟﺘﻮﺑﯩﺦ ﻓﺈﻥ ﺍﻟﺘﻮﺑﻪ ﻭﺍﻟﺼﻼﺡ ﻣﻤﺎ ﻳﻤﻨﻊ ﺍﺳﺘﺤﻘﺎﻕ ﺍﻟﺬﻡ ﻭﺍﻟﻌﻘﺎﺏ
ﻭﻗﺪ ﺟﻮﺯ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺍﻟﺨﻄﺎﺏ ﻟﻠﺸﻬﻮﺩ ﺍﻟﻮﺍﻗﻔﯩﻦ ﻋﻠﻰ ﻫﻨﺎﺗﻬﻤﺎ ﻭﯨﺮﺍﺩ ﺑﺎﻻﯨﺬﺀ ﺫﻣﻬﻤﺎ ﻭﺗﻌﻨﯩﻔﻬﻤﺎ
ﻭﺗﻬﺪﯨﺪﻫﻤﺎ ﺑﺎﻟﺮﻓﻊ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻮﻻﺀ ﻭﺑﺎﻻﻋﺮﺍﺹ ﻋﻨﻬﻤﺎ ﺗﺮﻙ ﺍﻟﺘﻌﺮﺹ ﻟﻬﻤﺎ ﺑﺎﻟﺮﻓﻊ ﺇﻟﯩﻬﻤﺎ ﻗﯩﻞ ﻛﺎﻧﺖ
ﻋﻘﻮﺑﻪ ﺍﻟﻔﺮﯨﻘﯩﻦ ﺍﻟﻤﺬﻛﻮﺭﯨﻦ ﻓﯩﻲ ﺃﻭﺍﺋﻞ ﺍﻟﺒﯩﺸﺎﺭ ﻋﻠﻰ ﻣﺎﻣﺮ ﻣﻦ ﺍﻟﺘﻔﯩﻐﯩﻞ ﺗﻢ ﻧﺴﺦ ﺑﺎﻟﺤﺪ ﻟﻤﺎ ﺭﻭﻯ ﺍﻥ
ﺍﻟﻨﺒﻰ ﻗﺎﻝ ﺧﺬﻭﺍ ﻋﻨﻰ ﺧﺬﻭﺍ ﻋﻨﻰ ﻗﺪ ﺟﻌﻞ ﺍﻻﻟﻪ ﻟﻬﻦ ﺳﺒﯩﻼ ﺍﻟﺘﯩﺐ ﺗﺮﺟﻢ ﻭﺍﻟﺒﻜﺮ ﺗﺠﻠﺪ ﻭﻗﯩﻞ ﻫﺬﻩ ﺍﻻﻳﻪ
ﺳﺎﺑﻘﻪ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺄﻭﻟﻰ ﻧﺰﻭﻻ ﻭﻛﺎﻧﺖ ﻋﻘﻮﺑﻪ ﺍﻟﺰﻧﺎ ﻣﻄﻠﻘﺎ ﺍﻻﺫﻯ ﺗﻢ ﺍﻟﺤﺒﺲ ﺗﻢ ﺍﻟﺠﻠﺪ ﺗﻢ ﺍﻟﺮﺟﻢ ﻭﻗﺪ
ﺟﻮﺯ ﺍﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺍﻟﺄﻣﺮ ﺑﺎﻟﺤﺒﺲ ﻏﯩﺮ ﻣﻨﺴﻮﺥ ﺑﺂﻥ ﻳﺘﺮﻙ ﺫﻛﺮ ﺍﻟﺤﺪ ﻟﻜﻮﻧﻪ ﻣﻌﻠﻮﻣﺎ ﺑﺎﻟﻜﺘﺎﺏ ﻭﺍﻟﺴﻨﻪ
ﻭﻳﻮﺻﻰ ﺑﺎﻣﺴﺎﻛﻬﻦ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﺒﯩﻮﺕ ﺑﻌﺪ ﺇﻗﺎﻣﻪ ﺍﻟﺤﺪ ﺻﻴﺎﻧﻪ ﻟﻬﻦ ﻋﻦ ﻣﺜﻞ ﻣﺎ ﺟﺮﻯ ﻋﻠﯩﻬﻦ ﺑﺴﺒﺐ ﺍﻟﺨﺮﻭﺝ
ﻣﻦ ﺍﻟﺒﯩﻮﺕ ﻭﺍﻟﺘﻌﺮﺹ ﻟﻠﺮﺟﺎﻝ ﻭﻻ ﻳﺨﻔﻰ ﺃﻧﻪ ﻣﻤﺎ ﻻ ﻳﺴﺎﻋﺪﻩ ﺍﻟﻨﻈﻢ ﺍﻟﻜﺮﯨﻢ ﻭﻗﺎﻝ ﺃﺑﻮ ﻣﺴﻠﻢ ﻭﻗﺪ
ﻋﺰﺍﻩ ﺇﻟﻰ ﻣﺠﺎﻫﺪ ﺃﻥ ﺍﻟﺄﻭﻟﻰ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﺴﺤﺎﻗﺎﺕ ﻭﻫﺬﻩ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﻠﻮﺍﻃﯩﻦ ﻭﻣﺎ ﻓﯩﻲ ﺳﻮﺭﻩ ﺍﻟﻨﻮﺭ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﺰﻧﺎ
ﻭﺍﻟﺰﻭﺍﻧﻲ ﻣﺘﻤﺴﻜﺎ ﺑﺂﻥ ﺍﻟﻤﺬﻛﻮﺭ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﻮﻟﻰ ﺻﯩﻐﻪ ﺍﻟﺌﺎﺋﺖ ﺻﯩﻐﻪ ﺍﻟﺰﻛﻮﺭ ﻭﻻ
ﺯﺭﻭﺭﻩ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻤﺼﯩﺮ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺘﻐﻠﯩﺐ ﻋﻠﻰ ﺍﻧﻪ ﻻ ﺃﻣﻜﺎﻥ ﻟﻪ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﺄﻭﻟﻰ ﻭﻳﺎﺑﺎﻩ ﺍﻟﺄﻣﺮ ﺑﺎﺳﺘﺸﻬﺎﺩ
ﺍﻟﺄﺭﺑﻌﻪ ﻓﺈﻧﻪ ﻏﯩﺮ ﻣﻌﻬﻮﺩ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﺸﺮﻉ ﻓﯩﻤﺎ ﻋﺪﺍ ﺍﻟﺰﻧﺎ .

ﺇﻥ ﺍﻻﻟﻪ ﻛﺎﻥ ﺗﻮﺍﺑﺎ ﻣﺒﺎﻟﻐﺎ ﻓﯩﻲ ﻗﺒﻮﻝ ﺍﻟﺘﻮﺑﻪ .

ﺭﺣﯩﻤﺎ ﻭﺍﺳﻊ ﺍﻟﺮﺣﻤﺔ ﻭﻫﻮ ﺗﻌﻠﯩﻞ ﻟﻠﺄﻣﺮ ﺑﺎﻻﻋﺮﺍﺹ .

إنما التوبة على الله استئناف مسوق لبيان أن قبول التوبة من الله تعالى ليس على إطلاقه كما ينبئ عنه وصفه تعالى بكونه تواباً رحيماً بل هو مقيد بما سينطق به النص الكريم فقوله تعالى التوبة مبتدأ وقوله تعالى .

لذين يعملون السوء خيره وقوله تعالى على الله متعلق بما تعلق به الخبر من الاستقرار فإن تقديم الجار والمجرور على عاملة المعنوى مما لا نزاع في جوازها وكذا الطرف أو بمحذوف وقع حالا من ضمير المبتدأ المستكن فيما تعلق به الخبر على رأى من جوز تقديم الحال على عاملها المعنوى عند كونها ظرفاً